# الأمن القومي العربي دراسة في المفهوم، الأبعاد، و المرتكزات

**الأستاذ : زروقي براهيم.**
**كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية**
**جامعة تلمسان.**

**مقدمة:**

على الرغم من الأهمية الكبيرة لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية و يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن و تلافي الحرب، و كان من نتائجه بروز نظريات الردع و التوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974 م، و منذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية و الإقليمية و الدولية. و تعتبر الدول العربية إحدى النماذج الأكثر عرضة لاختراق الأمن القومي فيها و ذلك لعدة أسباب قيمية و بنيوية.

و بناء عليه سنطرح الإشكالية التالي:

**ما هي مفاهيم الأمن القومي في التصورات الغربية و الإسلامية ؟ و ما هي أبعاد المفهوم و مرتكزاته في النظم العربية؟**

**أولا: مفهوم الأمن القومي:**

**أ / تعريف الأمن:**

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع " **الأمن**" فإن مفاهيم " **الأمن**" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر و عقل القيادات السياسية و الفكرية في الكثير من الدول، و قد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، و شاعت مفاهيم بعينها في إطاره، و للتوصل إلى مفهوم متفق عليه " **للأمن**" فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة .

ينظر علماء الاجتماع إلى الأمن على أنه مفهوم يتشكل وفقا لتطور حياة المجتمع في كل مرحلة من مراحلها المختلفة، و بذلك يركزون على كافة أبعاد حياة المجتمع و استمراريته ، و بالتالي كانت نظرتهم شاملة لمفهوم الأمن. و من التعريفات الهامة في هذا الإطار يمكن ذكر :« أن الأمن هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية و النفسية و اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر، و ذلك هو الأمن كشعور، و قد تكون الجهود التي تصدر عن الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد العدوان عن كيانها ككل، و هذا ما يعنيه الأمن كإجراء" **(1)**.

و من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية فالأمن يعني: " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ". **(2)**

و من وجهة نظر هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (3)، فالأمن يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، و لعل أدق مفهوم " **للأمن** " هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه و تعالى: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف ". (سورة قريش، الآية 3-4).

و من هنا يتضح أن الأمن هو ضد الخوف، و الخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه و الخارجي.

و في إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل " **للأمن**" هو:

" القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق قوتها مصادر قوتها الداخلية و الخارجية، الاقتصادية و العسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل و الخارج، في السلم و الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر و المستقبل تخطيطا للأهداف المخططة".

و نستخلص من التعاريف السابقة أن:

- المجتمع يكون آمنا عندما يحافظ على كيانه و حقه في البقاء و قيمة الحيوية أو الجوهرية من أي إضرار بمصالحه و ذلك في إطاره الإقليمي أو الأفراد الناس الذين يعيشون على إقليمه.
- الدولة هي الكيان الأساسي المعني بتأمينه، و حماية حدوده، و مصالحه من أي عدوان خارجي.

- تحقيق عملية التأمين يتطلب زيادة قوة المجتمع، و علاج مواطن الضعف فيه... و ذلك حتى يتمكن المجتمع من مواجهة مصادر التهديد المختلفة، و لن يتأتى ذلك إلا بإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

## 1. أبعاد و مرتكزات الأمن:

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة و المناخ الملائم للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل و الخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض و التقدم.

من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادا متعددة :

**أولها** : البعد السياسي ، و يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

**ثانيا** : البعد الاقتصادي ، الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب و توفير سبل التقدم و الرفاهية له.

**ثالثا** : البعد الاجتماعي : الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء و الولاء، **رابعا**: البعد المعنوي أو الإيديولوجي ، الذي يؤمن الفكر و المعتقدات و يحافظ على العادات و التقاليد و القيم.

**خامسا**: البعد البيئي، الذي يوفر التامين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات و مسببات التلوث حفاظا على الأمن.

هذا و يتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية:

- إدراك التهديدات سواء الداخلية منها أو الخارجية.
- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة و الحاجة إلى الانطلاق المؤمن له .
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية و الداخلية ببناء قوات الجيش و مصالح الأمن القادرة على التصدي و المواجهة لهذه التهديدات.
- إعداد سيناريوهات و اتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها ، و تتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجيا أو داخليا.

بالإضافة إلى ذلك، و في ظل ما أفرزته الظاهرة العولمة من فواعل دولية و تحديات وطنية و دولية، فقد تحول الأمن من مستوى الدولة و النظام الدولي إلى مستويات ما دون الدولة و بذلك يتضح أن للأمن أربعة مستويات:

**أولا** : أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد وحياته أو ممتلكاته و هو ما يتوافق مع مرجعية النسق الحقوقي العالمي و متطلبات الأمن الإنساني.

**ثانيا:** أمن الدولة ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة و هو ما يعبر عنه " بالأمن الوطني" .

**ثالثا** : الأمن القطري أو الجماعي ، و يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا و خارجيا ، و هو ما يعبر عنه " بالأمن القومي" .

**رابعا:** الأمن الدولي، و هو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي و دورهما في الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين.

## 1/ مفهوم الأمن القومي:

بات كل حديث عن الأمن القومي في العالم المعاصر يتخطى مفهوم تخوم ميدان الحرب و الأمن الدفاعي و الإستراتيجيات العسكرية ليتصل بميادين الاقتصاد و الاجتماع و الثقافة .

ففي التعريف الحديث الأمن القومي ، لم تعد المؤسسة العسكرية هي الجهة المنوطة بمهمة حماية ذلك الأمن و تحقيق المصالح القومية العليا أو صيانتها ، بل غدت تشاركها الدور نفسه، المؤسسات الاقتصادية و المدنية و الحق أن هذا التوسيع لدائرة مفهوم الأمن لم يكن حصيلة ترف نظري لدى المشتعلين في حقل الإستراتيجيا، بمقدار ما أتى يعبر عن التمفصل الموضوعي للمستويات العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية في تكوين نسيج الأمن الخاص بمجتمع أو امة في عالم جديد نزاع إلى تحقيق الترابط و التداخل بين مستويات بالنظام الاجتماعي .

قبل عقود قليلة خلت ، كان مجتمع ما يستطيع أن يضمن لنفسه إشباعا أمنيا ذاتيا من خلال تطوير قدرته على حماية سيادته و ترابة في الاستباحة الخارجية ، و لم يكن يكلفه ذلك أكثر من تطوير بنيته التحتية العسكرية و قدراته الميدانية على القتال أو الدفاع .

و المفهوم من ذلك أن معنى الأمن تطابق حينه مع معنى السيادة الترابية ، فكان أن أوكلت مهمة حراسة تلك السيادة إلى جهاز من الدولة خاص بأداء المهمة عينها هو الجيش و من يتفرع عنه من أجهزة ملحقة كالمخابرات و مراكز الدراسات الإستراتيجية .

و لعل في ذلك بعض التفسير لظاهرة تضخم النزعة العسكرية في الفكر السياسي الحديث، إلى حدود بداية النصف الثاني من هذا القرن ، و في سلوك الدولة و النخب الحاكمة ، و من ذلك مثلا دور العسكر في الحياة السياسية في دول الجنوب، و خاصة منها أمريكا اللاتينية و العالم العربي و إفريقيا ، و دور المجتمع الصناعي الحربي في الولايات المتعددة ، فضلا عن دور الضباط في تجربة دول المنظومة الاشتراكية غير أن الأمر اختلف قليلا في العقود الأربعة الأخيرة : لم يعد الجيش ، و لم تعد القدرة العسكرية الضاربة كافيين لحماية الأمن القومي لدولة ما من دول العالم المعاصر ، أضحى ضروريا أن تنهض بدور الأمن مؤسسات أخرى مدنية ، كالمؤسسة الإنتاجية ، الصناعية أو الزراعية أو العلمية التقنية ، و المؤسسة الثقافية و الإعلامية و التربوية و سواها مما كان إلى عهد قريب في حكم المهمش أو المستبعد من أداء أي دور أعلى يتصل بالمصالح العليا للمجتمع و الدولة .

و قد جرى الوعي بهذه الحقيقة الجديدة، من خلال معاينة ميدانية لقصور المؤسسة العسكرية المادي عن النهوض بأعباء حماية ذلك الأمن. و يستفاد من هذه الملاحظة أن الأمر يتعلق هنا حتى بالمجتمعات و الدول التي بلغت أعلى مراتب القوة العسكرية، و تجاوزت مطلب حماية حدودها من الخطر الخارجي إلى ممارسة دور عسكري إقليمي يفيض عن تخومها الترابية أو عن حدودها الأمنية الطبيعية.

في امتداد أحكام هذه الحقائق الأمنية الجديدة ، أصبح مؤكدا أن المجتمعات التي لم تنجح في تحقيق أمنها الاقتصادي و الغذائي ، أو التي لم تنجح في حماية أمنها الثقافي و القيمي من الاستجابة الرمزية الأجنبية ، سوف تعاني من خصاص حاد في أمنها الاقتصادي القومي حتى إن هي إمتلكت من الأسباب العسكرية ما قد تعتقد أنه يوفر لسيادتها الحماية و المناعة من المخاطر الخارجية المحتملة ، ذلك أن السيادة لم تعد تعني في عالم اليوم تأمين الثغور من الاختراق العسكري ، و صون التراب الوطني من الانتهاك أو الاختلال ، بل باتت تعني حماية استقلال القرار الوطني .

و للدلالة على ما تقدم يورد الدكتور عبد الإله بلعزيز في مقال له بتاريخ 31 مارس 2009 تحت عنوان في جوهر الأمن القومي " ثلاثة أدلة على هذه الحقيقة جاء فيه . **(4)**

**الأول:** يتعلق بدول الجنوب ، تبدو هذه الدول حديثة الاستقلال الوطني و كأنها تتمتع بسيادتها على أراضيها بعد جلاء قوات الاحتلال عنها ، لكن التأمل في تضاعيف خريطتها السيادية يكشف عن أنها لا تزال تقع على نقطة بعيدة جدا من تحقيق الحد الأدنى المطلوب من أمنها القومي، فهي عجزت حتى الآن عن إنجاز برنامج تنموي ذاتي ، و لا تزال تعيش تحت وطأة التبعية الثقافية للدولة المستعمرة، و لم تبرح حتى الآن منطقة الرضوخ لتوصيات المؤسسات المالية و بنوك الإقراض العالمية على الرغم من كل

الرصيد اللفظي الذي راكمته عن خطابها " الوطني " " التحرري " إنها تفتقر إلى أسباب استقلال قرارها الوطني، و هي مضطرة تبعا لذلك لتعليق حرية اختيارها من اجل التكيف مع مطالب المؤسسات الدولية المالية المهيمنة و التي تضع لها الاختيارات نيابة عنها ثمنا للقروض و المعونات التي تقدمها إليها.

**الثاني:** يتعلق بـ " المنظومة الاشتراكية "، إذ على الرغم مما راكمته من أدوات القوة العسكرية الإستراتيجية خاصة في الإتحاد السوفياتي ، إلا أنها لم تستطيع حماية أمنها القومي من الاختراق الخارجي بسبب ضعف و هشاشة بنيتها الصناعية و الإنتاجية ، و عجزها عن إشباع حاجات شعوب كانت عرضة لعملية إ غراء هائلة من النموذج الاستهلاكي الرأسمالي على نحو ما قدم لها نفسه من خلال الإعلام، و حين انهارت دول المعسكر الاشتراكي ، لم تنهار لخصاص في احتياجات الأمنية العسكرية، بل بسبب فقدانها أمنها الاقتصادي و الغدائي ، و هكذا لم ينفع الجيش القوي في تعويضها عن أمنها الاقتصادي المنهار.

أما **الثالث:** فيتعلق باليابان أو ألمانيا ، إنهما من أكثر الدول العظمى تمتعا باستقلال القرار الوطني و بحيازة حقها من الأمن القومي ، و لا يعود ذلك إلا لنجاحهما في تحقيق أمن اقتصادي و غذائي و تقاني تستكفيان به عن الغير ، و كان هذا كافيا لهما لضمان امن قومي لا يستطيعه جيشهما المجرد من السلاح الإستراتيجي منذ نصف قرن " .

بناء على ما سبق يتضح أن مفهوم الأمن القومي أصبح في العالم المعاصر أوسع من المعنى العسكري الضيق، و انتقل إلى تحقيق قدر من القوة الاقتصادية و التمكين العلمي و التقنية التي تعتبر جوهر بناء و حماية الأمن القومي، الأمر الذي تفتقره الدول العربية التي تعاني من القصور و الاختلالات في استراتيجية بناء قدرات اقتصادية و تكنولوجية تحفظ أمنها و استقرارها.

### 1/- الأمن القومي في الفكر الغربي :

إن " **الأمن القومي** " مصطلح علمي صرف ، بعيدا عن الرؤية القومية في الاتجاه السياسي، إن الأمن القومي يتعلق بالأوضاع و الأجواء و القواعد الاقتصادية و العسكرية و الأخلاقية و الفكرية في سياق غاية محددة ، ألا و هي حماية النظام من السقوط ، إنه أقرب إلى العلم منه إلى المذهب و إن كان للأخير تأثير كبير بصورة عامة ، و نعتقد أ ن هذا الالتباس يمكن تلافيه و التثبت من مفارقته من خلال التطرف إلى الموضوع بالبيان المفصل.

ليس هناك تعريف ثابت لموضوع الأمن القومي و هذا واضح من تتبع التعاريف السابقة الذكر، و لكن هذا العجز في صياغة تعريف واحد للقضية له أسبابه و مبرراته لعل من أهمها :

- إن " الأمن القومي " و إن كان موضوعا علميا إلا انه يتأثر بالموقف الإيديولوجي و النظرة الكونية إلى الحياة و التاريخ.
- حداثة الموضوع النسبية.

و من أهم تعاريف الأمن القومي نذكر:

**أ- التعريف القيمي الإستراتيجي:**

طبيعة هذا التعريف تتركز في التأكد على القيم . فهي محور الأمن القومي بنظر هذه المدرسة، مع العلم أن هناك أكثر من تعريف ضمن هذا السياق، فالأمن القومي هو:

1. قدرة الأمة على حماية " قيمها الداخلية " من التهديدات الخارجية.
2. حماية القيم التي سبق اكتسابها.
3. غياب الخوف على تلك القيم من أي هجوم.
4. ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين و المحتملين.

**ب-التعريف الاقتصادي الإستراتيجي:**

ينطلق هذا التعريف من القضية الاقتصادية ليجعلها جوهر الأمن القومي، و قد زاد الاعتماد على هذا النوع من التعريف إثر أزمة الطاقة في عام 1973، حيث برزت في هذه الأثناء معالم قلق و تنادت الصيحات في العالم الغربي لتقرع نواقيس الخطر الداهم ، من هنا ظهرت تعاريف جديدة للأمن القومي تركز على أن جوهر الأمن القومي هو الجانب الاقتصادي.

حيث يعرف الأستاذ " **كروزوناي**" الأمن الاقتصادي بأنه " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية. فالأمن الحقيقي للدولة يعني الاستقرار و النظام في الداخل، و هي أيضا معرفة الدولة لقدراتها في الميادين المختلفة، ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية " **(5)**.

و في نفس السياق، يرى الأستاذ " فوستمر" أن للأمن القومي له ثلاثة أسس، الأساس الاقتصادي و الأساس السياسي و القوة العسكرية . **(6)**

بالإضافة إلى مذلك يقول "**روبرت ماكنمارا**" : إن الأمن القومي يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من انه قد يشمل

عليها، و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه ، إن الأمن هو التنمية و بدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن. **(7)**

و يتضح مما سبق ذكره ان تصور الفلسفة الغربية لمفهوم الأمن القومي قائم على عدة محاور، كما يوضح ذلك الأستاذ غالب الشابندر في فهم المصطلحات و المفاهيم الواردة في التصورات الغربية :

- إن القيم المذكور في تعريف الأمن القومي لا تعني ذلك البعد الأخلاقي كما يتبادر إلى الأذهان و إنما هي مفاهيم سياسة بحتة مثل: " السيادة ، الاستقلال ، الحرية ".
- إن الأمن لا يعني الاستقرار كما يتصور البعض ، إنما هو فقرة في نطاقه ، أي أن الاستقرار أوسع، فهو داخليا يعني إدارة القوى و الصراعات عبر المؤسسات و المرافق ، و خارجيا يشير إلى امتصاص حالات التحدي و التمكن من الاستجابة الواقعية لعناصر الضغط الذي يهدد الاستقرار بشكل علمي عن طريق رسم صورة ثابتة للنظام بحيث تؤدي حالة الجمع بين كل المؤثرات إلى القيمة ( صفر) و هو مثال قياسي أو نموذج ربما لا يتحقق إلا في المجتمع المثالي".
- و قد يختلط على الإفهام الأمن القومي بالقوة ، خاصة القوة العسكرية ، في حين أن ذلك ينطوي على قدم التمييز بين غاية ووسيلة إن القوة العسكرية إحدى وسائل الأمن القومي ، لذلك لم نجد هناك تعريفا لهذا الموضوع جوهرة أو روحه القوة العسكرية، و قد يؤكد البعض أنه أساس في الزمن القومي، و فارق كبير بين التصورين. **(8)**

## 2/- <u>الأمن القومي وفق الطرح الإسلامي</u>:

يتضح مفهوم الأمن القومي في الفكر الإسلامي من خلال التطرق إلى مجموعة القواعد الأساسية التالية:

**القاعدة الأولى** : إن الأمن القومي الإسلامي يقوم على هدف مركزي أساسي يتجسد في حماية المجتمع الإسلامي من كل أنواع المخاطر الخارجية منها و الداخلية، حماية اقتصاده ، و حريته، و استقلاله و سيادته.

**القاعدة الثانية:** الأمن القومي الإسلامي يتوسل بالقوة في تحقيق الغرض المركزي المذكور ، القوة المادية والمعنوية، و من الطبيعي أن تخضع معادلة استخدام القوة لموضع التراتبية في الدرجة و المساحة

تبعا للظروف و الأجواء و الغايات، و من البديهي أن مصداق القوة و استخدامها خاضع للأحكام الشرعية.

**القاعدة الثالثة:** الأمن القومي الإسلامي يمارس الردع و الصد ، أي ينتهج الطريقة السلبية في حماية " المجتمع الإسلامي " ، إنه قوة محذرة مانعة رادعة و ينقلب إيجابيا في فترة المواجهة الملموسة.

**القاعدة الرابعة:** الأمن القومي الإسلامي، استعداد فعلي مسبق أي هو حقيقة فعلية قائمة قبل الخطر المتوقع و ليس خاضعا للمزاج و التقدير الشخصي. و على هذا الأساس لا بد من توافر الدراسات المستمرة حول حاجة المجتمع الإسلامي للأمن من أجل تلبيتها.

**القاعدة الخامسة :** الأمن القومي الإسلامي مسؤولية الجميع، الفرد و الأمة و الحكومة ، و الشعب و ينبغي أن يكون ذلك في نطاق من التخطيط الدقيق الذي ينسق المهمات و يوزع التكاليف.

**من حيث الخصائص:**

**أ/ الحيوية :** إن الأمن القومي الإسلامي هو مسؤولية الأمة كاملة، و المؤسسات التي توجدها الدولة لهذا الغرض تمارس دورها بالتعاون و التنسيق مع جماهير الأمة .

**ب/ الشمولية :** إن الهدف الواسع للأمن القومي الإسلامي هو حماية المجتمع بكل مقوماته و أساسياته و قيمة مكتسباته و حماية الحاكم تأتي في سياق المصلحة الاجتماعية العامة .

**جـ/ العلمية:** الأمن القومي الإسلامي – علمي– إذ هو يتوسل بالقوة المدروسة و تخضع القوة لمعادلات الشريعة و الظروف ، و هذا يستدعي ملاحظة سنة التطور في الحياة و لعل إلى هذه الحقيقة يشير قوله تعالى " و أعدوا لهم ما استطعتم " أي أقصى درجة ممكنة في الإعداد الفعلي الواقعي.

**من حيث الأبعاد:**

**أ/ التنمية الاقتصادية:**

تتمركز التنمية الاقتصادية الإسلامية في تحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع الإسلامي، أي تحسين ظروف المعيشة بإشباع الحاجات الطبيعية و المتجددة على نحو معقول و تحقق التوازن المطلوب بين الأفراد. و هذه السياسة تشكل نقطة جوهرية في نظرية الأمن القومي الإسلامي لأنها تؤدي إلى تماسك المجتمع و ابتعاده عن أسباب التناحر و الاقتراب الطبيعي و الاقتصادي، و يقضي على كل عوامل العنف و العدوان الاجتماعيين المنبعثين من أسباب اقتصادية .

**ب /التخطيط الإعلامي:**

يستند التخطيط الإعلامي في نظرية الأمن القومي الإسلامي على مبدأ جوهري و حساس للغاية، إذ تنصب الجهود المبذولة في هذا المجال على ربط المجتمع بالمؤسسات و الأفكار و المفاهيم، و تنأى به عن التمحور حول الشخص إلا بمقدار ما يعزز من التواصل بين المجتمع و العقيدة و الدولة ، و بهذا يتربى المجتمع على قاعدة الارتباط الفكري و المقاييس العقيدية في الحياة .

**جـ /القوة العسكرية:**

ترتكز القوة العسكرية في الأمن العمومي إلى مرتكزين:

1- الفكر السياسي الإسلامي الذي يحدد استعمالها ميدانيا و غاية.

2 – الإستراتيجية القومية العسكرية التي تتولى حماية و صيانة النظام السياسي من الأخطار الخارجية و تكون مسبوقة بفكر إستراتيجي يقوم بتحديد الأعداء و تشخيص المخاطر ووضع الخطوط العريضة لتأسيس و بناء القوة اللازمة. و في ضمن هذا السياق تتم عملية التسليح و التقدم التكنولوجي العسكري من ثم تصنيع آلة الحرب بكفاءة ذاتية متطورة كذلك عنصر التدريب العالي و الذي يتناسب و متطلبات العصر و الظروف.

د/ **السياسة الخارجية:**

ترتبط السياسة الخارجية للدولة الإسلامية في مجمل النظرية العامة للأمن القومي الإسلامي بالهدف الرئيسي هو صيانة النظام و حمايته من الخطر المحتمل و الداهم ، و من ثم تأتي بعد ذلك القيم السياسية التي تريد الدولة توسيعها و الدعوة لها . و تعتمد السياسة الخارجية مبدأ الاستفادة من الممكنات الجاهزة إلى أقصى حد ممكن، و إذا استطاعت أن تمارس دور خلق الممكنات الجيدة تكون بذلك قد قفزت خطوة جبارة في أفق الأدوار السياسية.

هـ/ **التربية العقائدية :**

و هي قضية أساسية و مركزية في الإسلام كدين و رسالة و أخلاق ، و ينبغي أن تحتل مكانة مركزية في نظرية الأمن القومي الإسلامي ، و ذلك إن تربية الأجيال و الشباب و الشيوخ على الفكرة و المبدأ يحصن المجتمع من الغزو الفكري و السياسي بل و حتى العسكري من الداخل و الخارج، و تتمحور التربية الإسلامية في إطار الأمن القومي حول المسؤولية الشاملة التي يحتل الإنسان المسلم عينة حقيقية في استخلاف الله تعالى على الأرض .

إن هذه العينات إذا تجاوبت فيما بينها ضمن تخطيط علمي دقيق تخلف مجتمعا إسلاميا محصنا من كل خطر.

**من حيث التخطيط :**

من العرض السريع السابق لأهم مرتكزات و خصائص و فقرات الأمن القومي الإسلامي نفهم، أن هذا الأمن يعتمد على نقطة مركزية أساسية ألا و هي التخطيط ، أي إن هناك مؤسسات و مرافق و دوائر تضمن العقول المبدعة و المفكرة و القادرة ، مهمتها وضع الخطط الكفيلة بصيانة المجتمع الإسلامي، بعد أن تتوفر على دراسات مفصلة و دقيقة وواسعة لحاجات هذا المجتمع و هذه الدولة على كافة الأصعدة، و ذلك بالمقايسة بين ضرورة الاستقرار و الموازنة في الداخل و ضرورة الاطمئنان من الخارج، إن أعقد القضايا التي تواجهها الأنظمة اليوم تكمن في الأمن، إذ هي الحاجة التي تمثل الصميم، و ليس من ريب أن هذه الحاجة تتصاعد و تتأكد إذا كان النظام مذهبيا، فإنه في مثل هذه الحالة يدخل في صراع قيادي مع الأنظمة الفكرية لقيادة الإنسان الأمر الذي يوسع من الممكنات المضادة، سواء على صعيده الذاتي الشخصي أو على صعيده الموضوعي الدولي .

3/- **<u>الأمن القومي في النظام العربي</u>** :

كان الأمن القومي و ما يزال المسألة التي تشعل بال الأمم و الحكومات مهما بلغ حجم القوة التي تحت تصرفها و نوعها ، و توفير الأمن على نسبته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة و قدرة أجهزتها المختصة على بلوغ الأهداف المرسومة ، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تحدد وفقا لاعتبارات الأمن القومي.

و الحقيقة ما يزال الحديث عن أمن قومي عربي " حديثا عن أمن يفترض السعي إليه و إيجاده، و يناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي، لذلك يكون الحديث مزيجا من الواقع و الأمل، و فيه الحقائق و الأمنيات و المخاوف و الطموحات. **(10)**

يرى الأستاذ زكريا حسين، أستاذ الدراسات الإستراتيجية بمصر:

بدأ التفكير السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة و مفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينيات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث و الدراسات و المؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة أو في مراكز الدراسات السياسية و التي تحاول تعريف الأمن، و تجدر الإشارة أن ميثاق جامعة الدول العربية ، الذي وضع عام 1944 م، و أنشئت الجامعة على أساسه في

مارس عام 1945 م ، لم يذكر مصطلح الأمن ، و إن كان تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة " الضمان الجماعي" ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوه في جامعة الدول العربية و الموقعة عام 1950م، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع ، و لكنها لم تشر إلى " الأمن".

كما نصت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه " الضمان الجماعي "،هذا و لم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع " **(11)** الأمن القومي العربي " إلا في دورة سبتمبر 1992م "، و اتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة و قد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن القومي العربي، لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية ، و حددت الورقة ذلك المفهوم بأنه:

قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها و حقوقها و صيانة استقلالها و سيادتها على أراضيها، و تنمية القدرات و الإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية و الدبلوماسية، أخذت في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، و الإمكانات المتاحة ، و المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية، و التي تؤثر على الأمن القومي العربي" .

هذا و لم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة ، كما أن العديد من المفكرين عبروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنة ، حيث إتسم المفهوم بالغموض من جانب، و الخلط بين التعريف و الإجراءات من جانب أخر،و لهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد إستراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، و لم تحدد اختصاصات تنفيذ و متابعة أي منها.

و من النهاية يقول الدكتور زكريا حسين " يمكن القول أن الفكر السياسي العربي لم ينتبه بعد إلى صياغة محددة لمفهوم " الأمن القومي العربي " يواكب تحولات المناخ الإقليمي و الدولي و توازناته و انعكاساته على تصور و أبعاد هذا الأمن ، و إن هذا الموضوع مازال مطروحا للتحليل و مفتوحا للمناقشة رغم كل ما كتب عنه ".

و ما يزال الفكر السياسي العربي بعيدا عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة و محددة، كالأمن القومي الأمريكي و الفرنسي و الإسرائيلي . فقد تعددت الآراء في هذا الخصوص، و دون الدخول في التفصيلات نستطيع أن نحدد ثلاثة اتجاهات متباينة هي: **(12)**

أ- **الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني** :

يركز هذا الاتجاه على الأمن القومي، و يستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، و يبدو هذا المنهج واضحا في عدد كبير من الكتابات خاصة المصرية، كالحديث عن الأمن القومي المصري.

و قد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكتاب ذوي الاتجاهات المختلفة. فقد رأى العسكريين أن الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على ضمان الدولة و الدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي ، ورأي السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي ، ورأى علماء الاجتماع أنه انه يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي و بالتالي فإن مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة و جودا و عدما.

**ب-الأمن القومي كمطلب قومي :**

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية ، فالأمن القومي العربي يتمثل هنا في : " قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد – المفترض – على حماية الكيان الذاتي العربي ، و نظام القيم العربية التاريخية ، المادية و المعنوية ، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية و السياسية و العسكري ، حمايتها من خطر التهديد المباشرة أو غير المباشرة خارج الحدود أي دوليا أو داخل الحدود بداء بالتخلف وحالات التبعية.

و بهذا يصبح الأمن القومي تعبيرا عن ثلاثة مطالب لا بد للأمة العربية من تحقيقها، الأول فكرة " الضرورة " التي تعني حق الدفاع عن النفس و ما يرتبط بها من حشد لقدرات العملية والتقنية والعسكرية ذات موصفات عالية .

و الثاني " وحدة الإدارة " في مواجهة " قوة الخطر " و نقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي.

و الثالث حق التنمية و بناء الذات انطلاقا من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي ، و بتفاعل هذه المطالب و تحويلها إلى متغيرات إجرائية نكون أمام أوجه القوة و أوجه الضعف في الوطن العربي**(13)**.

ج- **الأمن القومي كبديل للأمن الإقليمي** :

يركز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية حيث يصبح الأمن القومي مرادفا للأمن الإقليمي، و هو أكثر شيوعا بين المهتمين بقضايا الأمن القومي ، من الاتجاهين السابقين .

فمثلا يؤكد الباحثان محمد عنتر و عفاف الباز : " إن الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي ، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة ، و في معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيدا عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أو من الخارج**(14)**.

و يرى باحث عربي مت خصص أن الأمن القومي: " ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها ، للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية و الدولية " . ويرى أن: " الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي لماله من فوائد عديدة ، على أن يتم الالتزام بقواعد و أصول العمل الجماعي **(15)** .

ومن خلال إدراك طبيعية الاختلاف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي و مفهوم الأمن القومي العربي وفقا لخصائص الواقع العربي، يرى عدد من الباحثين العرب: " انه تأمين المناعة الإقليمية و الاستقرار السياسي و التكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي ، و تعزيز آليات و قواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي ،و تصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي و ما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار و التفاوض لإنهاء الخلافات و الصراعات الدائرة بين هذه الوحدات ". **(16)**

أما الاتجاه الأول الذي يعتبر الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني ، فهو يقف عند الحدود السياسية لكل قطر عربي باعتبار الصور المثالية للتطور السياسي المطلوب و يبدو واضحا أن هذا الاتجاه يغفل:

1- الوجود القومي و ما يترتب عليه من تميز بين أمن وطني خاص بكل قطر عربي شامل، و ما يرتبط بذلك من تحديد للعلاقة بينهما على أساس التكامل الوظيفي ، حيث إن تجاهل الوجود القومي لا بد أن يتضمن تهديدا للأمن الوطني بشكل أو بأخر. **(18)**

2- إن حركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطور الأمة العربية و ليس بمعزل عنها . أي أنها حركة الجزء في الكل .

3- عن الأخطار التي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشر ة أو غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى، لأنها تتجه في حقيقة الأمر أن الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته. وليس هناك قطر عربي في منأى عن الأخطار التي قد تتعرض لها أقطار عربية أخرى.

4- إنه في إطار النظرة الضيقة للأمن القومي لم يعد ممكنا تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط ، و إنما لأن العالم أضحى اليوم مترابطا على الحد الذي لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول الأخرى في سعيها نحو بلوغ أهدافها و تامين مصالحها.

أما النظر على الأمن القومي العربي على أنه أمن إقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط، و إنما فيما يخص الوضع العربي. يؤكد ذلك أكثر من مفكر عربي . فالدكتور حامد عبد الله ربيع يقول في هذا الخصوص: ".... إن تصور الأمن العربي على انه أساسا أمن إقليمي هو تعبير بعيد عن الصواب.إذ أنه البديل للأمن القومي و ليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي ". **(19)**

ويرى الأستاذ علي الدين هلال أن " الأمن القومي ليس مجرد صورة من صور الأمن الإقليمي و حق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية و قصرها على رابطة الجوار الجغرافي. فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية و على وحدة الانتماء و إلى مفهومي الأمة الواحدة و المصير الواحد، و الأمن العربي كذلك ليس مجرد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار و التهديدات الموجهة إلى هذه البلاد و يتخطاها و يتجاوزها ". (20)

و يتضح أن العقبة الرئيسية التي تواجه العمل القومي العربي المشترك في الميادين و المجالات و الهياكل كافة تتمثل في التناقض الكبير القائم بين قومية التهديدات و التحديات و المهام المطروحة على العرب جماعيا من جهة، و بين انفرادية كل قطر عربي برسم سياسته الإقليمية و العربية و الدولية و تنفيذها على مستواه الخاص، و قد أدت هذه الازدواجية التي بلغت درجة التناقص في أحيان كثيرة، إلى تراجع واضح في مكتسبات العمل القومي العربي على صعيد الممارسة الواقعية، حتى وصل الوضع إلى مرحلة مأسوية تجسدت و مازالت للأسف باستقراء أقطار عربية بالأجنبي على أقطار عربية شقيقة. وقد

خلص تقرير أنجزه فريق علمي عربي في إطار مركز دراسات الوحدة العربية إلى استشراف واقع مستقبلي خطير للعرب فيما لو استمرت الأوضاع العربية الراهنة ، و قال التقرير حرفيا: " إن كل الأقطار العربية تواجه إما أزمات بنيوية حادة تؤثر على استمرار بنائها .**(21)**

## الإحالات:


1- ممدوح شوقي مصطفى، الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985، ص30.

2- زكريا حسين، "الأمن القومي ثقافة "، www.khayma.com .

3- زكريا حسين، المرجع نفسه.

4- عبد الإله بلقزيز ، " في جوهر الأمن القومي" ، مركز المعلومات البديلة ، 31 مارس 2009 ، عن موقع www.alternatieneurs.org

5- تامر كامل محمد، دراسة الأمن الخارجي العراقي و إستراتيجية تحقيقه، العراق: منشورات وزارة الثقافة و الإعلام و النشر ، 1985، ص29.

6- مجدي عزيز إبراهيم، المنهج التربوي و الأمن القومي، ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1994، ص8.

7- أمني الساعاتي، الأمن القومي العربي صيغة مناسبة للدخول في القرن الحادي و العشرين، ، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993، ص20.

8- غالب الشابندر،" نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي، عن موقع: www.balash.com.

9- غالب الشابندر،" نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي" ، نقلا عن موقع www.balagh.com.

10- عطا محمد صالح زهرة، " الأمن القومي و العمل العربي المشترك "، المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد 94(كانون الأول/ديسمبر 1968)، ص16.

11- زكريا حسين، مقالة بعنوان " الأمن القومي ثقافة" ، www.khayma.com.

12- هيثم الكيلاني، و أخرون، "مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي و العسكري "، في: الأمن القومي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية ، ص53.

13- رفعت سيد أحمد ، " الأمن القومي بعد حرب لبنان"، شؤون عربية، العدد 35 ،( كانون الثاني/يناير 1984)، ص 82.

14- رفعت سيد احمد، المرجع نفسه، ص 83.

15- حامد عبد الله ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 1979، ص 220.

**16-** أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1975، ص 27.

**17-** محمد صالحة : " مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص " ، شؤون عربية، العدد 35( كانون الثاني /يناير 1984)، ص 27.

**18-** وحدة البحوث الدولية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 06 أكتوبر و الأمن القومي، 1975.10.08.

**19-** علي الدين هلال، " الأمن القومي العربي: دراسة في الأحوال، شؤون عربية، العدد 35( كانون الثاني/يناير 1984)، ص 21.

**20-** المرجع نفسه ، ص 25.

**21-** ايهم سهيل الملاذي ، " الأمن القومي العربي و تحديات القرن و الواحد و عشرون " ، أوروبا والعرب، ، العدد 173( اذار /مارس 1998)، ص19.